# متطلبات ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر -بين الواقع والاستشراف –

د. يدو محمد / أستاذ محاضر- أ – جامعة البليدة 2

yedou_m@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/11/21 – تاريخ القبول للنشر: 2017/12/31

**الملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية الى التعرف على متطلبات ضمان جودة ســوق التعليم العالي ، من خلال استعراض دورها في ضمان الارتقاء بنوعية الخرجين من كافة المراحل والمسارات التعليمية وتقييم الأنشطة التعليمية في جميع مستوياتها، بإعتبارها الدعامة الرئيسية التي تكفل لمؤسسات التعليم العالي التدخل والتعبير عن المقومات ذات العلاقة بالإنسان والمجتمع والتنظيم والحكومة...إلخ، مستعملين في ذلك المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث قسم الموضوع إلى ثلاثة محاور، تناولنا في الأول التأصيل الفكري والمفاهيمي لضمان جودة التعليم العالي ، ثم استعرضنا مقومات ضمان جودة التعليم العالي، وصولا إلى التطرق تحليل جهود ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر ومتطلبات المواءمة. كما تهدف إلى التأكيد على ضرورة تطوير معايير ضمان جودة التعليم العالي بما يتماشى والمتطلبات العالمية ، بما يتوافق وخصوصيات مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ووضع بعض المقترحات لتطوير نظام جودة التعليم العالي بما يستجيب لمتطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي في ضوء التحديات والمستجدات المعاصرة.

**الكلمات المفتاحية:** ضمان جودة التعليم العالي،مبادئ ضمان جودة التعليم العالي،الاعتماد المؤسساتي،الاعتماد الاكاديمي،التقويم.

**Abstract:**

This paper aims to identify the requirements of ensuring the quality of the higher education market by highlithing its role in ensuring the

improvement of the graduates quality along all stages, as well as the educational tracks and the evaluation of educational activities at all levels, which we consider as the basic support for higher education institutions used to step in and to express the elements in terms of the human,the society and the organization and the government, etc…,

We have used descriptive and analytical methods, as we divided this work into three sections. the first one is about showing basic concepts of ensuring the quality of higher education. And the second section talks about the requirements of ensuring the quality of the higher education, and finally the third section shows an alaysis of those requirements in Algeria.

In addition, we aim through this study to emphasize the necessity of developing standards for quality insurance in higher education according to the international standards, and considering the carachteristics of the Algerian higher education institutions. And in order to give some suggestions for the development of the quality system of higher education for meeting the requirements of the economic and social environment.

**Keywords:** Quality insurance of Higher Education, Principles of Quality insurance of Higher Education, Institutional Accreditation, Academic Accreditation, Assessment.

## المقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة جملة من التغيرات طالت مختلف مجالات الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها ،والتي أثرت على أسلوب ونسق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدى سائر الأمم ، لا سيما في ظل التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع معرفي تمثل فيه المعرفة القوة الدافعة للأفراد والمسيطرة على المجتمع أين تم الانتقال من الأفكار الاقتصادية المتمحورة حول الموارد الطبيعية والإنتاجية كمحرك لأداء المؤسسات إلى إقتصاد المعرفة الذي يتخذ من المعرفة والتقنية مرتكزا له، أين أصبحت الاهتمام بالكفاءات والمعارف والمهارات العالية للعنصر البشري على اعتباره اهم مورد استراتيجي في المؤسسة والذي يرتبط ببقاء ونمو واستمرار المؤسسة، حيث أخذ النقاش يزداد من يوم لآخر بخصوص مقومات ضمان جودة التكوين والتعليم بشكل يضمن الارتقاء بنوعية الخرجين من كافة المراحل والمسارات التعليمية وتقييم الأنشطة التعليمية في جميع مستوياتها وتطوير نظم تكنولوجيا التعليم المتطور بتطبيقات الحاسب الآلي، واستكمال

التخصصات المهنية والأكاديمية وإعطائها الأولوية، ومحاولة دمج التكوين والتعليم في الحياة العملية من خلال تحقيق التكامل بين جهود البحث العلمي والتكنولوجي والجهد الأكاديمي في التكوين والتعليم وربطها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ، مما يكسبها إنتاجية أكبر في الحياة العملية من خلال العمل على خلق تكامل بين مؤسسات التكوين والتعليم من جهة وبين قطاعات الإنتاج والخدمات بالدولة والقطاع الخاص والعمل على تعزيز قنوات التعاون بينهما ودعم الجهود العاملة في مجال البحث العليم بما يستجيب الى سوق العمل.

ومن هذا المنطلق فإن الاهتمام بضمان جودة التكوين والتعليم بصفة عامة وجودة التعليم العالي بصفة خاصة أصبحت تأخذ تدريجيا مكانتها،كضرورة حتمية لمعالجة مشكلة التعليم العالي ومواءمته لسوق العمل وذلك من خلال تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية إقتصاديات الدول،على إختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها ،حتى وإن بقيت محل الكثير من التساؤلات والإشكالات حول مدى إرتباط اعتمادها بموضوع تدخل الدولة وطبيعة السياسة العامة لها ، لاسيما مع ظهور العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة التقليدية لتسيير مؤسسات التعليم العالي فاعلا رئيسيا في صنع السياسة التكوينية بها موضوع مراجعة ، فالمتتبع للإتجاهات الحديثة في اعتماد معايير ضمان جودة التعليم العالي ،يلاحظ إزدياد أهمية البيئة الدولية أو العالم الخارجي في تحديد مدى نجاعة وفعالية السياسات التعليمية في مجال تحديث المجتمعات وتأهيل الموارد البشرية ، لمواكبة التطورات العالمية الجديدة في مجال العولمة والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال والمنافسة الدولية وانفتاح الأسواق والاندماج العالمي ضمن التوجه العولمة .

**إشكالية البحث :**

إعتمادا على هذا الطرح، وضمن إطار الهدف العام للدراسة وإلماما بجوانب الموضوع، إرتأينا صياغة إشكالية بحثنا كما يلي:

"ما مدى إمكانية وضع إستراتيجية وطنية لنظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر ؟"

- **فرضيات البحث:** وحتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع والاجابة على الاشكالية المطروحة آنفا قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

❶- جودة وفعالية سوق التعليم العالي تتوقف على امكانات التدريب والتاهيل المتاحة للموارد البشرية .

❷- بناء مخطط عمل يقدم أدوات من شأنها تدعيم جودة سوق التعليم العالي القائم على الإبداع والابتكار ،عبر تأمين مخرجات أكثر تناسقا،ويوفر له عدة خيارات في كل مكان وزمان لتحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل.

❸- غياب التنسيق بين الهيئات الرسمية المانحة للاعتماد المؤسساتي والاعتماد الاكاديمي والاعتماد المهني بالجزائر ،حال دون إيجاد استراتيجية وطنية كفيلة وضع نظام لضمان جودة التعليم العالي من شانه تفعيل العلاقة التبادلية بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع ،رغم المحطات الإصلاحية والسياسة الوطنية التي تنتهجها الدولة لتدارك التأخر الذي تشهده الجزائر على صعيد ضمان الجودة النوعية للتعليم الجامعي كمطلب الرئيسي لموائمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.

- **أهمية البحث:**

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي يحتلها موضوع متطلبات نظام ضمان جودة التعليم العالي بين الواقع والاستشراف في السياسات العامة للدول بصفة عامة،وفي الجزائر بصفة خاصة،ومدى دور الدولة في ذلك ،أي مدى تأثير امكانات التعليم واللتكوين على فعالية موائمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل ،هذا فضلا عن تعميق الدراسة في العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والتنمية ،ومحاولة تقييم وتحليل سياسات البحث العلمي في هذا الشأن .

**أهداف البحث:**

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفا إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي :

- محاولة تسليط الضوء على أسس وابعاد جودة التعليم العالي في الجزائر.
- إبراز السياسات والأسس اللازمة لتفعيل نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر وكيفية أدائه مستقبلا.
- محاولة تنبيه الرأي العام لضرورة الاهتمام أكثر بقضية ضمان جودة التعليم العالي بشكل يضمن تحقيق مواءمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل ، وضرورة التركيز على بذل جهود أكبر لبناء منظومة تعليم عالي مرنة تجاه متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي .

**هيكلة البحث:**

وللالمام بجوانب الموضوع وبلوغا للأهداف المرسومة سلفا لهذا الجهد العلمي ومحاولة لمناقشة وتقييم موضوع متطلبات نظام ضمان جودة التعليم العالي بين الواقع والاستشراف ، ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية ، تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة ، حيث تمثلت هذه المحاور فيمايلي.

**أولا : :التأصيل الفكري والمفاهيمي لضمان جودة التعليم العالي**

**ثانيا : مقومات ضمان جودة التعليم العالي**

**ثالثا : تحليل جهود ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر**

## أولا : :التأصيل الفكري والمفاهيمي لضمان جودة التعليم العالي

يعتبر نظام ضمان جودة التعليم العالي الدعامة الرئيسية التي تكفل لمؤسسات التعليم العالي التدخل والتعبير عن المقومات ذات العلاقة بالإنسان والمجتمع والتنظيم والحكومة...إلخ.فهي بذلك حقلا دراسيا علميا خصبا حظي باهتمام بالغ وتداول واسع لدى الكثير من الباحثين والمتخصصين ،فكم هم كثيرون الذين أسهموا وتركوا بصماتهم في دراسته وتحليله وتحديد مجالاته وتصميمه،

فنظام ضمان جودة التعليم العالي يمثل علم الفعل أو الحركة التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي قصد دراسة الكيفية التي من شانها الاعتماد عليها في رسم سياساتها التكوينية ،وبالتعرف على الأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء ذلك.

## 1- مفهوم ضمان جودة التعليم العالي

إن تقديم مفهوم نهائي ودقيق لضمان جودة التعليم العالي ليس بالأمر اليسير،لأنه سيواجه الكثير من العقبات والاختلافات،كونها فكرة مائعة ومضمون لزج يستجلب الكثير من المعاني ،حيث لقي إهتملما بالغا وتداولا واسعا من لدن الباحثين والمتخصصين في مجال دراسته وتحليله وتحديد مجالاته وتصميمه ،وفيما يلي أهم التعاريف التي تناولت هذا المصطلح.

يتجه مفهوم ضمان جودة التعليم العالي إلى" العملية المنظمة ذات سيرورة ممتدة زمنيا من سنة الى سنتين يتم فيها تقييم مؤسسة التعليم العالي ككل (الضمان المؤسسي)أو تقييم أحد برامجها(الضمان المتخصص)بناء على لائحة من المعايير المتفق عليها" [(1)].

كما تعرف عملية ضمان جودة التعليم العالي على أنها "أنها أسلوب لوصف جميع الانظمة والموارد والمعلومات المستخدمة من قبل الجامعات ومعاهد التعليم العالي للحفاظ على مستوى المعايير والجودة وتحسينها"[(2)].

ضمان جودة التعليم العالي هي:" عملية إيجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت الصحيح والمناسب للتأكد من أن الجودة المرغوبة ستتحقق بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية ،فهي بذلك الوسيلة للتأد من أن المعايير الاكاديمية المستمدة من رسالة الجهة المعنية قد تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها، سواء قوميا أ و عالميا وأن مستوى جودة فرص التعلم والابحاث والمشاركة المجتمعية ملائمة وأستوفي توقعات مختلف أنواع المستفيدين من هذه الجهات "[(3)].

كما تعرف عملية ضمان جودة التعليم العالي على أنها:"عمليات مخططة لدعم وتشجيع كل المشتركين في العمل ومراجعة اعمالهم بإستمرار لتأكيد جودة النواتج

وتحقيق الاهداف المنشودة ،هذا بالاضافة إلى المحافظة على الجودة من أجل إستمرارها وتحسينها ".[4]

كما تعرف عملية ضمان جودة التعليم العالي على أنها "عملية دائمة ومستمرة تضمن الوصول إلى المستويات المتفق عليها ،وهذه المستويات تضمن أن كل مؤسسة تعليمية لديها القدرة كي تحقق جودة عالية في المحتوى والنتائج"[5].

فمن خلال التعاريف السابقة يتضح أن ضمان جودة التعليم العالي عملية ذات طابع عملي تطبيقي مخطط بصفة دائمة ومستمرة تهدف إلى تأمين معايير الحد الادنى للمواءمة مع الغايات لتحقيق رضى المستفيدين بما يضمن التميز من خلال عمليات الفحص والمقارنة للبرامج الاكاديمية ومؤسسات التعليم العالي المرتكزة على التقويم الذاتي والتقويم الخارجي ، ودراسة نتائجها وتحديد الإنحرافات المترتبة عن إنتقال نظام ضمان جودة التعليم العالي من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي، والبحث بدقة عن أسباب هذه الإنحرافات والمتسببين فيها والقيام بإنتهاج سياسات تحسينية .

## 2-اهداف ضمان جودة التعليم العالي:

لم تعد عملية ضمان جودة التعليم العالي عملا إ رتجاليا يعتمد على التخمين والتجربة والخطأ، بل أصبحت عملية واضحة المعالم محددة الأهداف لما لها من دور فاعل في جعل مؤسسات التعليم العالي نظام علمي اجتماعي اقتصادي مفتوح على البيئة الخارجية ، يؤثر ويتأثر بها ، وتكمن رسالة مؤسسات التعليم العالي في جعل مخرجاتها تتلاءم مع متطلبات المحيط الإقتصادي والإجتماعي، ويمكن إيجاز أهم أهدافها فيما يلي[6]:

-تحقيق جودة المستوى التعليمي والعلمي للجامعات والسعي نحو تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها وشفافيتها ؛

-الارتقاء بجودة المخرجات وتاهيلها للمنافسة في سوق العمل واكسابها القدرة على المشاركة في خدمة المجتمع والعمل على سد الفجوة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل؛

-تعزيز الشفافية والمصداقية بالجامعات في ضوء مراعاة قةاعد ومحددات السوق من خلال نشر مؤشرات الاداء حول المعارف والمهارات اللازمة للخريج؛

-تشجيع جميع العاملين في المؤسسات التعليمية بالجامعات وتشجيع تطبيق مبدا العمل بروح الفريق ؛

-تشجيع التنافس بين الجامعات بمختلف انواعها من خلال الحصول على الاعتماد واعلان ذلك في وسائل الاعلام مع متابعة الجامعات المعتمدة لضمان جودتها وحمايتها من المشكلات الخارجية .

**3- اهمية جودة التعليم:تتجلى اهمية جودة التعليم في العناصر التالية [7]**

-ضبط وتطوير النظام الاداري في المؤسسة التعليمية ؛

-الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع المجالات؛

-ضبط شكاوى الطلاب واولياء امورهم ووضع الحلول المناسبة لها ؛

-زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الاداء للعاملين في المؤسسة التعليمية؛

-الوفاء بمتطلبات الطلاب واولياء امورهم والمجتمع والوصول الى الى رضاهم وفق النظام العام للمؤسسة التعليمية ؛

-تمكين المؤسسة التعليمية من تحليل المشكلات بالطرق العلمية؛

-رفع مستوى الطلاب تجاه المؤسسة التعليميةمن خلال الالتزام بنظام الجودة ؛

-الترابط والتكامل بين جميع القائمين بالتدريس والاداريين في المؤسسة والعمل عن طريق الفريق وبروح الفريق.

**4-دوافع الاهتمام بضمان جودة التعليم العالي:**يمكن إيجاز أهم الدوافع المؤدية الى الاهتمام بتطبيق واعتماد جودة التعليم العالي في العوامل التالية ☹[8] - ظهور الحاجة في المجتمع الجامعي الى التكامل والانسجام بين مستوياته المختلفة (الادارية الجامعية ، اعضاء هيئة التدريس ، الطلبة ، اولياء الامور) ؛

- غموض الاهداف لدى العاملين في الجامعات وفي مؤسسات التعليم العالي بشكل عام؛

- تدني مستوى خريجي التعليم العالي وضعف ادائهم في المراحل التعليمية نتيجة ضعف المحتوى العلمي المقدم لهم؛

- التوصل الى سبل تشخيص نقاط القوة والضعف في مجالات اداء المؤسسة الجامعية كافة ، وفي جميع عناصرها لكي تتمكن من تطوير وتحسين مخرجاتها بما يضمن لها الحصول على شهادة الجودة والاعتماد؛

-حاجة الجامعات الى مصداقية المستفيدين من خدماتها وتقييم انتاجيتها وقدرتها على العطاء ؛

- تطوير النظام الاداري والتنظيمي والمحاسبي لضمان زيادة انتاجية العاملين فيها وتحقيق السمعة الجيدة والرضا لدى المستفيد.

-تدني مستوى التعاون والتنسيق بين المجتمع المحلي والجامعات؛

-حاجة الجامعة الى مساحة اكبر في اتخاذ القرار وتدعيم تمويل المشروعات .

**ثانيا : مقومات ضمان جودة التعليم العالي**

**1-مبادئ ضمان جودة التعليم العالي:** تعتمد عملية تطبيق جودة التعليم العالي على المبادئ التالية :

-التركيز على المستفيد في مخاطبة الاحتياجات الاساسية (الطالب،المجتمع ،سوق العمل)

-القيادة (توحيد الرؤى والاهداف والاستراتيجيات في المجتمع التعليمي ) ؛

-إشراك الافراد ؛

-التركيز على العمليات؛

-التطوير والتحسين المستمر ؛

-الاستقلالية ؛

-المنافع المتبادلة ورضا المستفيد.

**2- آليات تطبيق جودة التعليم العالي**: تتمثل آليات تطبيق جودة التعليم العالي في الاساليب الاساسية في تطبيق جودة الاداء في مؤسسات التعليم العالي ،والتي يمكن اجمالها فيمايلي :

-التقويم الذاتي ؛

-التقويم الخارجي؛

-تقويم الاقران ؛

-اسلوب المقارنات المرجعية؛

-الجودة الشاملة ؛

-الاعتماد بشقيه المؤسساتي والاكاديمي .

## 3- محاور ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي

إن نجاح نظام ضمان جودة التعليم العالي في أي دولة وفي ظل أي سياسة تعليمية يتطلب جهدا مميزا في في ادارة تطبيقها ،يتوقف على مجموعة من المتطلبات العوامل والشروط والابعاد والعناصر الاساسية والتي يمكن اجمالها في العناصر التالية :

### 3-1الاعتماد المؤسساتي:

ينصرف مفهوم الاعتماد المؤسساتي إلى التأكد من أن المؤسسة لديها المقدرة والامكانات على تنفيذ رسالتها وأهدافها المعتمدة وفقا لمعايير ومحاور محددة حول كفاية المرافق والمصادر،ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة ،وتوفير الخدمات الاكاديمية والطلابية المساندة والمناهج ومستويات إنجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية وهي وثيقة ضرورية للمؤسسة في علاقتها مع الطلبة والاساتذة وسوق العمل والمجتمع المحلي[9].

إن الاعتماد المؤسسي يتمثل في إعتماد المؤسسة ككل بإعتبارها منظومة متكاملة،تشتمل على مكونات العملية التعليمية المتمثلة في المرافق والموظفين والطلبة وأعضاء هيئة التدريس،حيث يعتبر هذا النوع من الإعتماد أهم مرحلة في عملية ضمان جودة التعليم

العالي لذا أولته العديد من الهيئات الدولية العناية الكبيرة من خلال تحديد المحاور الاساسية لعملية الاعتماد المؤسسي، والمتمثلة في المحاور التالية :[10]

**الجدول رقم 01: محاور الاعتماد المؤسساتي**

| رقم المحور | المحور | الابعاد |
|---|---|---|
| المحور الاول | الرؤيةوالرسالة والاهداف والتخطيط الاستراتيجي | الرؤية والرسالة، الاهداف، التخطيط الاستراتيجي |
| المحور الثاني | التنظيم الاداري | الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي، العمليات والاجراءات الادارية، كفاية الموظفين، ادارة ضمان وتسيير جودة الاداء |
| المحور الثالث | البرنامج التعليمي | توصيف المنهاج، النظم واللوائح ،تقييم اداء البرنامج ومخرجاته. |
| المحور الرابع | هيئة التدريس | معايير الاختيار والتقييم، خدمات الدعم المهنية والتقنية، الادارة الاكاديمية |
| المحور الخامس | خدمات الدعم التعليمية | المكتبة، الوسائط التعليمية وتقنية المعلومات، المعامل والمختبرات والورش، المخازن العامة والعلمية |
| المحور السادس | الشؤون الطلابية | قبول وتسجيل وانتقال الطلبة، الارشاد الاكاديمي، الدراسة والامتحانات، الانشطة الطلابية والدعم الطلابي، الخريجون. |
| المحور السابع | المرافق | الكفاية والملاءمة، مرافق الدعم والمساندة، ادارة المخاطر واجراءات الامان والسلامة، الصيانة وخطط التطوير، |
| المحور الثامن | الشؤون المالية | التخطيط المالي، كفاية المصادر المالية، الادارة المالية، الاستثمار المالي. |
| المحور التاسع | البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة | البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة |

| | | |
|---|---|---|
| المحور العاشر | ضمان الجودة والتعليم المستمر | آليات التقييم، التقويم والتحسين المستمر |
| المحور الحادي عشر | الشفافية والنزاهة | الشفافية والنزاهة |

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على : الهادي علي الحاجي واخرون ،دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ،المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتكوينية ،ص37.

### 2-3الاعتماد الاكاديمي:

يعتبر الاعتماد الأكاديمي أحد العناصر الأساسية لنجاح نظام ضمان جودة التعليم العالي، وعموما يمكن تعريف الاعتماد الاكاديمي على انه الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية لأي مؤسسة أو برنامج تعليمي يستوفي معايير الجودة والنوعية التي تحددها الهيئات والمؤسسات الأكاديمية المختصة[11]

ويعرف أيضا على أنه صيغة أو شهادة لمؤسسة أو لبرنامج تعليمي مقابل استيفاء معايير تصدرها هيئات ومنظمات متخصصة على المستوى الوطني أو الإقليمي بما يؤهلها لنيل ثقة الوسط الأكاديمي والجمهور المستهدف[12].

ان الاعتماد الأكاديمي يعتمد على ستة محاور تتمثل في:[13]

**الجدول رقم 02: محاور الاعتماد الأكاديمي**

| رقم المحور | المحور | الابعاد |
|---|---|---|
| المحور الاول | البرنامج التعليمي | الرسالة والاهداف ،ادارة البرنامج ،توصيف المنهاج،النشر والتوثيق |
| المحور الثاني | هيئة التدريس التنظيم الاداري | معايير الاختيار والتقييم،خدمات الدعم المهنية والتقنية،الادارة الاكاديمية، الانشطة البحثية والخدمات المجتمعية |
| المحور الثالث | خدمات | المكتبة، الوسائط التعليمية وتقنية المعلومات، المعامل |

| | | |
|---|---|---|
| | الدعم التعليمية | والمختبرات والورش، |
| المحور الرابع | الشؤون الطلابية | قبول وتسجيل وانتقال الطلبة، الارشاد الاكاديمي والدعم الطلابي، الدراسة والامتحانات |
| المحور الخامس | المرافق | الفعالية وملاءمة المباني، ادارة المخاطر واجراءات الامان والسلامة |
| المحور السادس | ضمان الجودة والتعليم المستمر | قبول وتسجيل وانتقال الطلبة، الارشاد الاكاديمي، الدراسة والامتحانات، الانشطة الطلابية والدعم الطلابي، الخريجون. |

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على الهادي علي الحاجي واخرون ،دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ،المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتكوينية ، مرجع سبق ذكره ،ص.47

### 3-3 التقويم

تعد عملية تقويم اداء مؤسسات التعليم العالي مرحلة هامة من مراحل نجاح نظام ضمان جودة التعليم العالي لاتقل أهمية عن سابقتها،حيث يمكن إعتبار تقويم تقويم اداء مؤسسات التعليم العالي نقطة فاعلة ومتجاذبة ومقياسا جيدا يمكن من معرفة مدى نجاعة وفعالية العملية التعليمية في تحقيق أهدافها ،فهي عملية أساسية تساعد المؤسسات على الوقوف على مواطن القوة والضعف والتحديات التي تواجهها والاستفادة من الفرص المتاحة انطلاقا من محاور الاعتماد المؤسسي والاكاديمي ، وتأخذ عملية تقويم اداء مؤسسات التعليم العالي عدة صور مختلفة تستند لمعايير معينة والتي يمكن اجمالها في :

- التقويم الذاتي (الداخلي ) ؛
- التقويم الخارجي .

**3-3 -1 اهداف التقويم:** يمكن إيجاز أهم أهداف عملية التقويم فيما يلي:[1]

-تحقيق المعايير العامة والمقبولة للممارسات الجيدة ؛

- تحديد مدى تحقق أهداف البرنامج التعليمي من حيث الدرجة والجودة ؛

-اعطاء نظرة شاملة عن كل الوظائف والانشطة والعمليات بالبرامج الاكاديمية المستهدفة ؛

-التعرف على مستوى الطلاب وسبل الارتقاء بأدائهم ؛

-التعرف على حاجات العاملين بالمؤسسة من أعضاء هيئة التدريس والموظفين فيما يتعلق بالتدريب والتطوير ؛

-التعرف على المناهج الدراسية وآلية تنفيذها وتقييمها ومحاولة تطويرها ؛

-تزويد البرامج الاكاديمية بالادلة والشواهد المناسبة من اجل استخدامها في سياسات التخطيط والدراية الذاتية وتحسين وتطوير العملية التعليمية؛

-التأكد من جودة مخرجات العملية التعليمية بالمؤسسة ؛

- التأكد من تطبيق المؤسسة لاجراءات التقويم المستمر بناءعلى نتائج التقييم.

**4-آليات الترخيص والاعتماد :** تستند عملية الترخيص والاعتماد على العديد من المراحل الاساسية الكفيلة بضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، والتي يمكن ايجازها في الشكل الموالي :

**الشكل رقم01 :مخطط لمراحل التدقيق والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي**

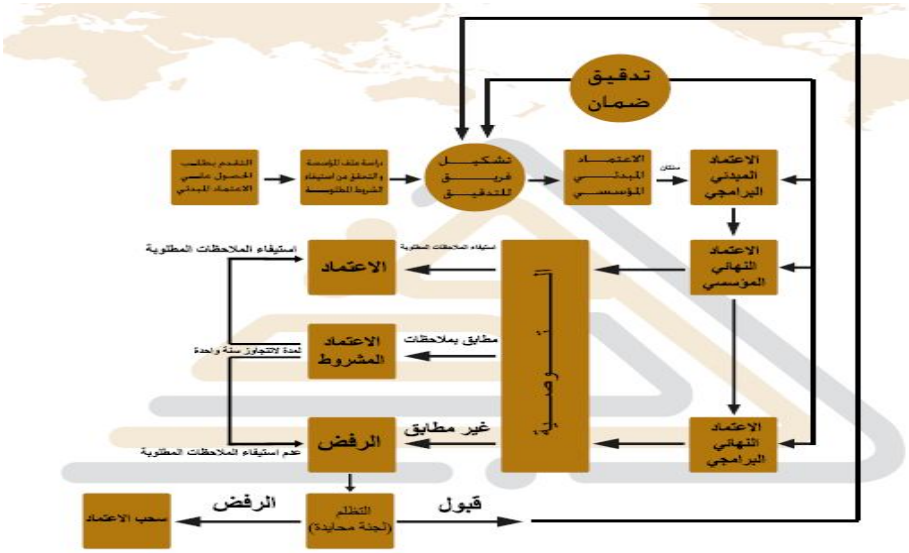


المصدر : الهادي علي الحاجي واخرون ،دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ،المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتكوينية ،،مرجع سبق ذكره،ص53.

**ثالثا : تحليل جهود ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر**

يعد التعليم العالي في الجزائر من المتغيرات الهامة في تحديد طبيعة مختلف السياسات والاستراتيجيات ،لاسيما وأن هاته الأخيرة تواجه اليوم بيئة تتسم بدرجة عالية من التركيب والتعقيد والتغيير،لما يحدث فيها من تغيرات وتعديلات يميزها بشكل غير مسبوق المرور السريع إلى الفضاء اللامادي الذي يتخذ من المعرفة مرتكزاله، ومن هذا المنطلق أصبح التعليم العالي العمود الفقري للولوج الى مجتمع المعرفة وبناء اقتصاديات قوية معالمها الاساسية الاستثمار في البحث العلمي بشكل يضمن الارتقاء بالعنصر البشري، حيث بذلت الدولة الجزائرية جهودا حثيثة لتنظيم سوق التعليم العالي ترمي إلى رفع كفاءة المنتج النهائي للعملية التعليمية في هذا الوسوق، من خلال تحسين الوضع الراهن لنشر التعليم العالي وتحسين نوعيته وتوظيفه في ومواجهة التحديات العالمية الحالية للعولمة والمستقبلية.

**1-اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي:**

**1-1-تأسيسها** :تم تأسيس اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي كهيئة شيه مستقلة تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب القرار رقم 2004 المؤرخ في 2014/12/29 حيث تهدف اللجنة إلى تحسين نوعية التعليم العالي في الجزائر وترشيده لينسجم مع الاولويات الاستراتيجية الوطنية وضبط الجودة والنوعية من خلال منهجية وتعليمات واضحة لاعتماد البرامج الجديدة والتقييم المسامر للبرامج القائمة،وللجنة مجلس مكون من اساتذة باحثين وخبراء تضمن امانته المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين،وتتولى اللجنة عملية وضع نظام لضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي من خلال اضطلاعها بالمهام التالية : [15]

-تأطير عمليات التقييم الداخلي والتقييم الذاتي للمؤسسات الرائدة ،بما يتناسب مع المرجع الوطني لضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي؛

-مرافقة خلايا ضمان الجودة المحدثة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومساعدتهم حتى تصبح عملياتية ؛

-وضع شروط انشاء وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي،لا سيما بنكوين خبراء في ضمان الجودة؛

-تكوين مؤطري وأعضاء خلايا ضمان الجودة؛

-تنسيق ومتابعة كل النشاطات المرتبطة بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والعمل على انسجامها ؛

-تطوير قنوات الاتصال حول النشاطات المرتبطة بضمان الجودة.

**2-انجازات اللجنة :**قامت اللجنة باعتماد دليل وإجراءات التقييم الذاتي للمؤسسات الجامعية من جهة ،وتطوير المعايير الاكاديمية الداخلية للتقييم الداخلي من خلال احداث المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الذي تضمن سبعة ميادين اساسية هي:

**2-1مكونات المرجع الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:** يعتبر المرجع الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بمثابة الدليل المرجعي الذي يحدد المجالات والمعايير الاساسية لتقييم الجوة في مؤسسات التعليم العالي ويتضمن مايلي: [16]

**2-1-1ميدان التكوين:** يتكون هذا الميدان من سبعة حقول هي :

**-الحقل ت1:وضع عروض التكوين وقيادتها:** يتعلق نطاقه باقامة برامج تكوين مفصلة وتوفير الادوات اللازمة لمتابعة وتطوير أو تحسين هذه البرامج،حيث يتكون هذا الحقل من ستة مراجع هي ت11،ت21،ت31،ت41،ت51،ت61؛

**-الحقل ت2:مرافقة الطالب في تكوينه:** يتعلق نطاقه بالتكفل الشامل بالطالب من خلال توجيهه وتسهيل اندماجه في المحيط الجامعي،حيث يتكون هذا الحقل من ثلاثة مراجع ت12،ت22،ت32؛

**-الحقل ت03:تقييم ومراجعة المواد التعليمية:** يتعلق نطاقه بتحديث البرامج التعليمية ومتابعة وتقييم عروض التكوين من أجل التحسين البيداغوجي،حيث يتكون هذا الحقل من مرجعين ت13،ت23؛

**الحقل ت04:مراقبة التحصيل المعرفي والعلمي للطلبة:** يسمح هذا الحقل بقياس نتائج التكوين من خلال اللجان البيداغوجية ولجان المداولات،حيث يتكون هذا الحقل من ثلاثة مراجع ت14،ت24، ت34؛

**- الحقل ت05:التوجيه والادماج المهني:**يتعلق الامر باقامة نظم تسهيل التوجيه والادماج المهني للمتخرجين من خلال علاقات التعاون بين الجامعة والقطاع الاقتصادي الاجتماعي مع الحرص على توظيف الخريجين،حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ت15،ت25، ت35، ت45؛

**-الحقل ت06:التكوين في الدكتوراه:** يتعلق الامر بضمان وتحسين تكوين المكونين والباحثين بالاعتماد على التعاون الوطني والدولي، حيث يتكون هذا الحقل من مرجعين ت16،ت26؛

**-الحقل ت07: التكوين المتواصل:** يتعلق الامر باقامة وتثمين التكوين المتوج بدبلوم أو شهادة من أجل تحسين وتجديد معارف ومؤهلات المتخرجين سواء قدموا من الاوساط

الاكاديمية أو الاجتماعية الاقتصادية ،وهذا بغرض قياس الدور الاجتماعي للمؤسسة الجامعية ، حيث يتكون هذا الحقل من ثلاثة مراجع ت17،ت27، ت37.

**2-1-2ميدان البحث العلمي :** يتكون هذا الميدان من ثلاثة حقول هي :

**-الحقل ب01:تنظيم هيكلة البحث** : يتعلق الامر بإنشاء المؤسسة لهيئات مكلفة بتطوير البحث ، حيث يتكون هذا الحقل من تسعة مراجع ب11، ب21، ب31، ب41، ب51، ب61، ب71، ب81، ب91؛

**- الحقل ب02:**العلاقات والشراكات العلمية : يتعلق الامر بقيام المؤسسة بتحديد كيفيات الشراكة بينها وبين مختلف الشركاء ، حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ب12، ب22، ب32، ب42؛

**-الحقل ب03:**تثمين البحث العلمي: يتعلق الامر بالنسبة للمؤسسةباقامة طرق للحث على تثمين البحث، حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ب13، ب23، ب33، ب43..

**2-1-3ميدان الحكامة: يتكون هذا الميدان من خمسة حقول هي :**

**-الحقل ك01:نظام المعلومات** :يتعلق الامر بتزويد المؤسسة بنظام معلومات موثوق به، حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ك11، ك21، ك41، ك51؛

**-الحقل ك02:شروط اعداد السياسات** :نطاق هذا الحقل إعطاء وصفا لأدوات إعداد سياسات المؤسسة ، حيث يتكون هذا الحقل من سبعة مراجع ك12، ك22، ك32، ك42، ك52، ك62، ك72؛

**- الحقل ك03:تنظيم وقيادة المكونات والمصالح** : نطاق هذا الحقل يتعلق بتحديد كفاءات ومسؤوليات ومهام الموارد البشرية والامكانات المادية التي هم بحاجة اليها، حيث يتكون هذا الحقل من سبعة مراجع ك13، ك23، ك33، ك43، ك53، ك63، ك73؛

**-الحقل ك04:إدارة الوظائف الداعمة في خدمة المهام** : نطاق هذا الحقل يتعلق بالحرص على تناسب الوسائل(البشرية والمادية)لمهام وقيم المؤسسة، حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ك14، ك24، ك34، ك44؛

**-الحقل ك05:مقاربات الجودة** :نطاق هذا الحقل الحث على وضع مقاربات للجودة ملائمة لمهام وقيم المؤسسة، حيث يتكون هذا الحقل من سبعة مراجع ك15، ك25، ك35، ك45.

**2-1-4-ميدان الهياكل القاعدية** : يتكون هذا الميدان من أربعة حقول حقول هي :

**الحقل ق01 الهياكل القاعدية**:يتعلق بتحديد توفر المؤسسة على مرافق مخصصة للأنشطة الادارية ، حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ق15، ق21، ق31، ق41؛

**-الحقل ق 02 الهياكل البيداغوجية** :نطاق هذا الحقل تبيان مدى توفر المؤسسة على مرافق مخصصة للأنشطة البيداغوجية ، حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ق12، ق22، ق32، ق42؛

**- الحقل ق03 الهياكل العلمية والخاصة بالبحث**:نطاق هذا الحقل تبيان مدى توفر المؤسسة على مرافق مخصصة للأنشطة العلمية والبحث، حيث يتكون هذا الحقل من ثلاثة مراجع ق13، ق23، ق33؛

**-الحقل ق04:الهياكل الخاصة بالاستضافة** : نطاق هذا الحقل تبيان مدى توفر المؤسسة على مرافق مخصصة للاستضافة والاطعام، حيث يتكون هذا الحقل من ثلاثة مراجع ق14، ق24، ق34، ق44..

**2-1-5-ميدان الحياة الجامعية** : يتكون هذا الميدان من أربعة حقول حقول هي :

**-الحقل ج01 الاستقبال والتكفل بالطلبة والموظفين**: حيث يتكون هذا الحقل من ثلاثة مراجع ج11، ج21، ج31؛

**-الحقل ج02 الانشطة الثقافية والرياضية** : حيث يتكون هذا الحقل من مرجعين ج12، ج22؛

**-الحقل ج03 ظروف الحياة والعمل والدراسات للجهات الفاعلة في الجامعة (الصحة والنظافة والامن ...)**: نطاق هذا الحقل تبيان إقامة إطار مناسب يغطي جميع الاحتياجات من أجل أفضل نظافة ووقاية للحياة ،حيث يتكون هذا الحقل من خمسة مراجع ج13، ج23، ج33 ، ج43، ج53؛

**-الحقل ج04 المسؤولية المجتمعية (الاخلاق والمواطنة والمساواة في الفرص والتنمية المستدامة ...)**: نطاق هذا الحقل توفير مناخ يشجع على بناء العلاقة الناجحة والمثمرة بين الجامعة والقطاع الاجتماعي الاقتصادي ،حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ج14، ج24، ج34 ، ج44.

**2-1-6-ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي**: يتكون هذا الميدان من أربعة حقول حقول هي :

**-الحقل ع01 المشاركة في تنمية الجماعات المحلية**: حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ع11، ع21، ع31،ع41؛

**-الحقل ع02 العلاقة مع الشركات :** حيث يتكون هذا الحقل من ثلاثة مراجع ع12، ع22،ع32؛

**-الحقل ع03 البحث والتطوير**:حيث يتكون هذا الحقل من ثلاثة مراجع ع13، ع23، ع33 ؛

**-الحقل ع04 التكوين والمتابعة :** حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ع14، ع24، ع34 ، ع44.

**2-1-7-ميدان التعاون** يتكون هذا الميدان من أربعة حقول حقول هي :

**-الحقل ن01 سياسة الانفتاح على العالم** :نطاق هذا الحقل بايجاد الوسائل التي تسمح المؤسسة بالانفتاح على العالم ، حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ن11، ن21، ن31،ن41؛

**-الحقل ن02 الشراكة والحركية :** نطاق هذا الحقل تحديد أنماط الشراكات والحركية والتي من الممكن أنها تعمل على تعزيز الانفتاح على العالم ، حيث يتكون هذا الحقل من ثلاثة مراجع ن12، ن22،ن32؛

**-الحقل ن03 تبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد**: نطاق هذا الحقل تحديد أنماط وطرق تبادل المعارف والاستفادة المشتركة من الموارد ،حيث يتكون هذا الحقل من أربعة مراجع ن13، ن23، ن33، ن43.

**2-2إعتماد وهيكلة الدليل المرجعي لعملية التقويم الذاتي:**

في اطار دراسة الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي وذلك من حيث الممارسات الحالية ومطابقتها لمعايير الجودة والاعتماد على معايير المرجع الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي قامت اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي بتحديد هيكلة واجراءات وخطوات عملية التقويم الذاتي والمتمثلة في :[17]

- تحديد تشكيلة لجان التقويم الذاتي من حيث التركيبة والمدة المقررة لها ؛

-- تحديدمهام لجان التقويم الذاتي ؛

- تحديد معايير التقويم الذاتي؛

-تحديد أساليب جمع المعلومات وأدوات التقويم المتمثلة في ( الاستبانات ،استمارات الملاحظة، المقابلات ،بيانات احصائية ،ادلة ،خطط...الخ) ؛

- تنظيم عملية التقويم الذاتي حسب الميادين؛

- اعداد تقرير حول عملية التقويم الذاتي؛

-تحديد الرزنامة المتعلقة بعملية التقويم الذاتي وذلك حسب حجم وكثافة المؤسسة .

**الخاتمة:**

على الرغم من الآمال والطموحات والأحلام التي يحملها العاملون في قطاع التعليم والتكوين بصفة عامة وقطاع التعليم العالي بصفة خاصة الرامية إلى تحقيق ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر بما يكفل التوجه نحو إقتصاد المعرفة الا ان إشكالية وضع إستراتيجية وطنية لنظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر تعد من أهم التحديات الكبرى التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الجزائر ، وهذا لعدم مرونة واستجابة الجامعات الجزائرية للتغيرات الجديدة للاسس الاقتصادية والفكرية للمجتمع في نقل المعرفة وإقتصارها على ممارسة دوراها التقليدي وإعداد الكوادر، لكنها لم بسبب جمود المناهج واكتظاظ الأقسام والمخابر وتخلف الأجهزة الإدارية والتكوينية وتدني مستوى الحوافز،وعدم امتلكها لمخططات عمل من شأنها تدعيم جودة سوق

التعليم العالي القائم على الإبداع والابتكار ،عبر تأمين مخرجات أكثر تناسقا،ناهيك عن غياب التنسيق بين الهيئات الرسمية المانحة للاعتماد المؤسساتي والاعتماد الاكاديمي والاعتماد المهني بالجزائر ،حال دون إيجاد استراتيجية وطنية كفيلة وضع نظام لضمان جودة التعليم العالي من شانه تفعيل العلاقة التبادلية بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع ،الا ان الدولة من خلال وزارة التعليم العالي انتهجت إصلاحات شاملة قصد تدارك التأخر الذي تشهده الجزائر على صعيد ضمان الجودة النوعية للتعليم الجامعي كمطلب رئيسي لموائمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل وهذا من خلال وضع معايير المرجع الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي التي قامت اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي.

بعد تحليلنا للموضوع واستعراض مجمل عناصره المتعلقة بالإشكالية والمحددة في المحاور الثلاثة ، يمكننا تقديم مجموعة توصيات تمثل أهم ملامح وضع إستراتيجية وطنية لنظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر :

-ضرورة إنشاء جهاز وطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم يمثل الجهة الرسمية المنوطة بعمليات الاعتماد الأكاديمي المؤسسي والبرامجي وضمان جودة التعليم لمؤسسات التعليم العالي ؛

-ضرورة وضع معايير لتحديث وتحبين البرامج توصيف المنهاج وتقييم اداء البرنامج ومخرجاته؛

- العمل على نشر ثقافة نظم الجودة والاعتماد وتحسين جودة التعليم في المؤسسات التعليمية الجزائرية؛
- العمل على خلق حوار مستمر ومتواصل بين كل الاطراف المساهمة في العملية التكوينة والتعليمية من أجل نشر أفضل الممارسات المتعلقة بالجودة؛
- العمل على وضع نظام شامل للجودة في كل المراحل والأطوار التعليمية والتكوينية؛
- العمل على تصميم نظام لجودة التعليم والتكوين الرقمي والمستمر أو عن بعد؛

- ضرورة انخراط مؤسسات التعليم العالي في الشبكات الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي والمتكونة من الوكالات والهيئات الدولية الناشطة في مجال التنظير وتحقيق جودة التعليم العالي والتكيف معها .

## التهميش والمراجع

1- سناء ابراهيم ابودوقة، ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي :نظرو مستقبلية (فلسطين دراسة حالة )، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي ،الدورة الثالثة IACQA2013،2-3/4/2013.

2- . -QAA-Quality Assurance Agency for Higher Education,Accreditation handbook2009[1]

3- فيصل عبد الله الحاج واخرون ،دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد،مجلس ضمان الجودة والاعتماد ،الامانة لاتحاد الجامعات العربية ،2008،ص10.

4- احمد فاروق محفوظ،ادارة الجودة الشاملة والاعتماد للجامعة ومؤسسات التعليم العالي ،المؤنمر القومي السنوي الحادي عشر ،التعليم الجامعي العربي ،مركز تطوير التعليم الجامعي ،2006.

5- عمرو مصطفى احمد حسين واخرون ،متطلبات الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح الواقع والطموحات ، بحث مقدم في اطار نيل درجة دكنوراه ،تخصص التعليم العالي والتعليم المستمر ،قسم التعليم العالي المستمر ،معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة.

6- نقلا عن : نجوى يوسق جمال واخرون ،متطلبات الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح الواقع والطموحات ،بحث مقدم في اطار نيل درجة دكنوراه ،تخصص التعليم العالي والتعليم المستمر ،قسم التعليم العالي المستمر ،معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة ،ص ص10-11.

7- -السايح مصطفى محمد ، الجودة –جودة التعليم –ادارة الجودة الشاملة (رؤية حول المفهوم والاهمية) ،2006.

8- فيصل عبد الله الحاج واخرون ،دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد،مجلس ضمان الجودة والاعتماد ،مرجع سبق ذكره،ص17.

9- - حسين سالم مرجين واخرون ،دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ،المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتكوينية ،ص15

10- - الهادي علي الحاجي واخرون ،دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ،المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتكوينية ،ص17

11- - سوزان محمد المهدي، التجارب العالمية والعربية في إدارة نظم الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي وإمكانية الإفادة منها في مصر، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر السنوي الدولي الأول- العربي الرابع، تحت عنوان، الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول، كلية التربية النوعية بالمنصورة مصر ، الفترة من 08-09 افريل 2009،، ص 68.

12- حسين سالم مرجين واخرون ،دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ،المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتكوينية مرجع سبق ذكره،ص33.

13- حسين سالم مرجين واخرون ،دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ،ص25

14- -: الهادي علي الحاجي واخرون ،دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ،المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتكوينية ،،مرجع سبق ذكره،ص33.

15- -القرار رقم 2004 المؤرخ في 2014/12/29 المتضمن تأسيس لجنة لوضع نظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

16- - لمزيد من المعلومات اطلع على :المرجع الوطني لضمان الجودة ، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ط1، 2016.

17- -Mohamed Lrari,GUIDE DE L'AUTO- EVALUATION SELON LE REFIRENTIEL NATIONAL,CIAQES,ALGER,2016.